



جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول

إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



المحاور

- المحور الأول:** دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني:** الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث:** متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع:** المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الخامس:** دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
- المحور السادس:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية.
- المحور السابع:** قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثامن:** الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يومي

07/06

ديسمبر 2017

قاعة المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
د. عوادي مصطفى	رئيس الملتقى
د. يونس الزين	رئيس اللجنة العلمية
د. رضا زهواني	مقرر اللجنة العلمية
د. موسى جديدي	رئيس اللجنة التنظيمية
د. لعبيدي مهاوات	نائب رئيس اللجنة التنظيمية
يومي 06 و 07 ديسمبر 2017	تاريخ إنعقاد الملتقى
Durabilite39@gmail.com	البريد الإلكتروني للملتقى

بطاقة معلومات المداخلة		
معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عنوان المداخلة
زعرور نعيمة	كردودي سهام	الإسم واللقب
دكتوراه	دكتوراه	المؤهل العلمي
أستاذة	أستاذة	الوظيفة
/	/	التخصص
جامعة محمد خيضر بسكرة	جامعة محمد خيضر بسكرة	المؤسسة
/	/	ملاحظات

معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن هذه الأخيرة تعتبر قطاعا هاما في الاقتصاد وهذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات الأخرى مطالبة بتوفير المعلومات المالية من أجل إعطاء صورة عنها وهذا لتوفير المصداقية والشفافية، وقد جاءت هذه الورقة البحثية لتوضيح معايير المحاسبة الدولية التي اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: معايير محاسبية دولية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

Abstract:

This study aims at addressing the international accounting standards for small and medium enterprises because the latter is considered an important sector in the economy, and these institutions, like other institutions, are required to provide financial information in order to provide a picture of this. This is to provide credibility and transparency. Interested in small and medium enterprises.

Keywords: International Accounting Standards, Small and Medium Enterprises.

المقدمة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في زيادة مناصب الشغل والنتاج الوطني وتعمل على تطوير النشاط الاقتصادي والتقليل من مشكلة الفقر، ونظرا للاهتمام المتزايد لهذه المؤسسات رافقه اهتمام بالأسس المحاسبية الواجب تطبيقها في هذه المؤسسات وعله قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير خاصة بها من حيث مسك المحاسبة المبسطة بحيث تتلائم مع طبيعتها واحتياجاتها وهذا من أجل استمراريته وتحسين نشاطها وتجنب المشاكل التي يمكن أن تواجهها.

وما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية كما يلي:

ماهي المعايير المحاسبية الدولية التي لها علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ولإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم هذه الورقة إلى النقاط التالية:

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المحور الثاني: معايير المحاسبة الدولية.

المحور الثالث: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- توضيح مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد ماهية معايير الحاسبة الدولية.
- التطرق إلى معايير الحاسبة الدولية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الورقة البحثية من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح مدى حاجتها إلى تطبيق معايير الحاسبة الدولية المتعلقة بالتقارير المالية والإفصاح عنها وتوفير المعلومات الملائمة بالتوقيت المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة وهذا يساعد في استمراريتها وتحسين نشاطها.

أولاً: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بعض الدول كما يلي:

ألمانيا: تعرف بأنها " مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد هائل من العمال قد يصل إلي 500 عامل وتحقق مبيعات صافية اقل من 100 مليون DM في السنة."¹

الاتحاد الأوروبي: حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الاتحاد الأوروبي، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس وهي:²

- مقياس المستخدمون للمؤسسات المصغرة هي مؤسسة تشغل اقل من 10 أجراء.
- مقياس رقم الأعمال للمؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين اورو، أو لا تتعدي ميزانيتها السنوية 5 ملايين اورو.

- مقياس الحصيلة السنوية والاستقلالية فالمؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية تشغل اقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون اورو، أو لا تتعدي ميزانيتها السنوية 27 مليون اورو.

الولايات المتحدة الأمريكية: اصدر الكونغرس الأمريكي عام 1953 قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يركز على المعايير

التالية:³

استقلالية الإدارة، ملكية المؤسسة تكون لمقاوم مستقل، أن لا تكون المؤسسة مسيطرة على السوق.

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها " المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث لا تسيطر على المجال الذي تعمل فيه."⁴

بريطانيا: عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروعات المتوسطة والصغيرة بأنها ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:⁵

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي.

- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 65,6 مليون دولار أمريكي.

- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 مواطناً.

الجزائر: أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي سنة 1996 ويرتكز هذه التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة.

حيث يعرف القانون 18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية".⁶

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر علم الاقتصاد بأنها "استثمار يوجد لإنتاج محدد لتحقيق عائد (ربح) وعائد نفعي على المجتمع ويتميز بانخفاض رأسمال المستثمر والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة".⁷

وقد ميز المشروع الجزائري ما بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كما في الجدول التالي:

جدول رقم(01): تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

المصغرة	الصغيرة	المتوسطة	نوع المؤسسات المواصفات
1-9	10-49	50-250	عدد العمال
20 مليون	200 مليون	200 مليون-2 مليار	رقم الأعمال (دج)
10 مليون	100 مليون	(100-500) مليون	الحصيلة السنوية (دج)

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001، ص.06.

على الرغم من اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول بحيث تنفرد كل دولة بتعريف خاص بها، وذلك نتيجة اختلاف درجة النمو الاقتصادي وحجم وطبيعة النشاط الاقتصادي، بحيث نستنتج أن هناك مجموعة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نستخلصها فيما يلي:

- **المعايير الكمية:** وتشمل مجموعة المؤشرات الاقتصادية مثل حجم الإنتاج، عدد العمال....

- **المعايير النوعية:** وتشمل المسؤولية القانونية التي تقع على عاتق المالك، السوق....

و الجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان كما يلي:

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم في عدد من البلدان

عدد العمال	9 . 1	250 . 10	500 ≤
المجموعات			
الولايات المتحدة الأمريكية	%79.6	%25.0	%0.4
اليابان	%71.3	%28.0	%0.7
التجمع الأوربي	%81.85	%17.95	%0.20

المصدر: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية: الجزائر، ط2، 1998، ص65.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاقتصاد العالمي يكاد يكون مكون من المؤسسات متوسطة وصغيرة خاصة في أوروبا.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:⁸

- ✓ انخفاض رأس المال اللازم لإقامتها لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارات ضخمة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- ✓ تتميز بكثافة عنصر العمل بحيث تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لثمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ نشاط معظم هذه المؤسسات يعتبر محدود جغرافيا، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية وجاهوية.
- ✓ درجة المخاطرة ليست كبيرة خاصة مخاطر السوق.
- ✓ تتميز بان لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول من إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته، ويرجع ذلك إلى أن هذه المؤسسات تعتمد على استثمار مادي صغير الحجم، مما يسهل عملية التحول الاقتصادي.

✓ تتميز باتجاهها إلى الأسواق الصغيرة والحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة.

✓ لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج كما أنها تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة.

✓ إن صغر حجمها يسمح باختيار موقعها بسهولة أكثر من الصناعات الكبيرة، ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية للاقتراب من

الأسواق.

✓ لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معقدة لان السوق الذي تنشط فيه يعتبر محدود (محلي أو جهوي غالبا).

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بعد التعرف على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها سنتطرق أهميتها في خدمة مصالح الفرد والمجتمع والاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي ونتيجة لذلك فهي تنتشر بصورة متسارعة وتحسد هذه الأهمية فيما يلي:⁹

✓ زيادة الناتج المحلي الخام.

✓ المساهمة في التجديد والابتكار بحيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر من مصادر الإبداع و الابتكار.

✓ خلق فرص عمل مما يساعد في حل مشكلة البطالة.

✓ المساهمة في تغطية جزء كبير من احتياجات السوق المحلي.

✓ العمل على تعبئة الادخار من خلال امتصاص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدي صغار المدخرين وتوظيفها في استثمارات إنتاجية وخدمية.

✓ المساهمة في تلبية الطلب على السلع الاستهلاكية.

ثانيا: معايير المحاسبة الدولية

الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

- تعريف معايير المحاسبة الدولية:

قبل تعريف المعايير المحاسبية يجب معرفة تعريف أولا المعايير التي تعرف بأنها "نماذج أو إرشادات للعامّة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في

المحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات"¹⁰ وهي كذلك المقاييس أو الموازين المعتمدة أو المقبولة من قبل المجموعة أو الدولة أو العالم للقياس أو الحكم

بواسطتها على جودة شيء معين، كما أن القوانين بالنسبة للدولة يمكن اعتبارها المعيار للحكم على فعل أو إجراء معين ليكون قانونا أي مسموحا

به أو غير قانوني.¹¹

أما المعيار المحاسبي فيعرف بأنه "مقياس أو نموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها."¹²

وهو "بما كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات والأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التواصل المناسب."¹³

وتعرف المعايير المحاسبية كذلك بأنها "إطار متعلم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها، تصدر الجمعيات المهنية واللجان التي تتخذ الطابع الدولي مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية لتلتزم بما المؤسسات على اختلاف أنواعها عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية بهدف تمكين الأطراف المستخدمة في اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة."¹⁴

-أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية:

يمكن تلخيص أهم أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية في النقاط التالية:¹⁵

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة من خلال الابتعاد عن التناقضات القائمة.
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي.
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة.
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي.
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية.
- تسهيل الإتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

-أهمية معايير المحاسبة الدولية:

الملتقى الوطني حول

تتجلى أهمية معايير المحاسبة الدولية في ما يلي:¹⁶

إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

- تحديد وقياس الأحداث المالية للكيان.
- إيصال نتائج القياس لمستعالي القوائم المالية.
- تحديد الطرق الملائمة للقياس.
- تمكن مستخدمي القوائم من اتخاذ القرارات المناسبة عند الاعتماد على المعلومات التي أعدت وفق المعايير الملائمة.
- إعداد قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة سواء محليا أو دوليا.

2. مداخل إصدار معايير المحاسبة الدولية:

تمثل مداخل إصدار معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:¹⁷

■ المدخل السياسي للبحث:

يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار معايير المحاسبة الدولية ومن عيوب هذا المدخل ما يلي:

- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة فهو يتسم بالبطء.
- أن تغيير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا.
- أن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل، وهذا ممكن لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.
- عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.
- يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية.

■ المدخل المهني الخاص:

وفقا لهذا المدخل يتم إصدار المعايير عن المحاسبين المهنيين، وينتشر هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.

■ المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص:

وفقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية مؤسسة من القطاع الخاص، وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

■ المدخل المختلط:

طبقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية وهذا النوع منتشر في اليابان حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين.

3. مراحل إعداد المعيار المحاسبي الدولي:

تتم عملية إعداد المعيار المحاسبي الدولي كما يلي:¹⁸

- بعد إجراء المناقشة يختار مجلس IASC* موضوعا يعتمد بأنه يحتاج إلى معيار محاسبي دولي، ويوكل المهمة بعد ذلك إلى إحدى اللجان التوجيهية، ويتم توجيه الدعوى لكافة الهيئات والمنظمات الأعضاء في المجلس أن يرسلوا آرائهم وتعليقاتهم على موضوع المعيار لغرض دراستها وتحليلها.
- تقوم لجنة التوجيه بدعم وبمساعدة من قبل سكرتارية المجلس بدراسة الملاحظات والتعليقات الواردة وإعداد الخطوط العامة ذات العلاقة بموضوع معيار معين وهذا كله يرسل إلى المجلس.
- تستلم لجنة التوجيه بالمجلس وتقوم بإعداد صيغة مقترح أولى بشأن المعيار قيد الدراسة.
- بعد دراسة ما ورد في المرحلة السابقة من قبل المجلس يتم توزيع صيغة المقترح الأولى على كافة الهيئات والمنظمات الأعضاء في المجلس لإبداء الملاحظات.
- تقوم لجنة التوجيه بإعداد صيغة مقترح أولى منقحة وبعد الموافقة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل يتم نشرها كورقة عمل، ويتم الطلب من كافة الأطراف ذات العلاقة أن ترسل تعليقاتها أو ملاحظاتها.
- وفي كل مرحلة من مراحل المقترح الأولى وورقة العمل ترجع المنظمات والهيئات والأعضاء في المجلس إلى لجان البحوث المحاسبية المناسبة في هذه الهيئات والمنظمات لمساعدة وإرشادها عند إبداء الملاحظات والتعليقات.
- في نهاية الفترة العرض يجب على كافة المنظمات والهيئات تقديم الملاحظات والتعليقات إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية إذ تتم دراستها بعد ذلك من قبل لجنة التوجيه المسؤولة عن مشروع المعيار.
- تقوم لجنة التوجيه بتسليم ورقة عمل منقحة إلى المجلس للمصادقة عليها كـمعيار مجلس دولي.
- إن إصدار معيار يتطلب مصادقة ثلاثة أرباع المجلس على الأقل.

المحور الثالث: معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الهدف من المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

صممت معايير التقارير المالية الدولية كاملة لتلبية احتياجات المستثمرين في شركات أسهم والتي تعمل في أسواق رأس المال، وهي تغطي مجموعة واسعة من القضايا وتحتوي على كمية كبيرة من توجيهات التنفيذ وتشمل الكشف عن المعلومات المناسبة للمؤسسات الكبيرة، إلا أن مستخدمي البيانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها نفس الاحتياجات بل هي أكثر تركيزا على تقييم التدفقات النقدية قصيرة الأجل، كما أن العديد

من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد أن معايير التقارير المالية الدولية كاملة تفرض عبئا عليها وهو العبء الذي نما بعد أن أصبحت معايير التقارير المالية الدولية أكثر تفصيلا وأكثر البلدان قد بدأت في استخدامها، هكذا جاءت فكرة تطوير المعايير المقترحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على محاولة التوفيق بين تلبية احتياجات المستخدمين من جهة وتحقيق التوازن بين التكاليف والمنافع من جهة أخرى، وكان الهدف من هذا المشروع وضع معايير مصممة خصيصا لتلبية احتياجات المؤسسات التي لا تخضع للمساءلة العامة من التقارير المالية كما تهدف إلى نشر البيانات المالية للأغراض العامة للمستخدمين الخارجيين، ويستند هذا المعيار من معايير التقارير المالية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معايير التقارير المالية الدولية الكاملة مع إجراء بعض التعديلات المناسبة بناء على احتياجات مستخدمي البيانات المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبارات التكاليف والمنافع.¹⁹

- الحاجة إلى المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي من خلال المشاريع المختلفة المدعومة من قبل الجهات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي خصوصا في الدول النامية، وهذا الاهتمام دليل على أهمية هذه المؤسسات ودورها الفعال في تنمية الاقتصاد الوطني وكذا تعزيز القيمة المضافة، وقد صاحب هذا الاهتمام التوجه إلى الأسس المحاسبية والاهتمام بها، بحيث تم طرح فكرة إيجاد معيار يتعلق بالمؤسسات الخاصة عام 2001، لكن أول اجتماع كان في جويلية 2003 وبعد ذلك توالت الاجتماعات إلى آخر اجتماع للمجلس كان في جويلية 2008.

ولهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة خرجت بمسودة معايير مالية دولية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تهدف هذه المعايير إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون ملائمة لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون مستندة إلى المعايير المحاسبية الدولية، وفي شهر أبريل 2009 تقرر اعتماد اسم معيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهداف المجلس ما يلي:

- إدخال تعديلات على أساس احتياجات المستخدمين.
- إزالة بدائل المعالجة المحاسبية.
- إلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبسيط القياس.
- تمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمقارنة الأداء أو الوضع المالي للمؤسسات المشابهة.

بحيث نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال نشراته عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي لا يوجد لها مسؤولية عامة

قياسا مع شركات المساهمة، وتقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين للقوائم المالية.

ومن أسباب تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية

نذكر: ²⁰

✚ تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير محاسبية دولية ذات جودة عالية، مفهومة ومطبقة دوليا في المؤسسات.

✚ تخفيف العبء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب باستخدام معايير دولية.

✚ تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي البيانات لهذه المؤسسات.

ولقد مر المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من المراحل نذكرها فيما يلي: ²¹

✓ جوان 2004: تم وضع مشروع عمل حول معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ أبريل 2005: قام المجلس بوضع استمارة أسئلة للمجتمع حول معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ في 2006: تم وضع برنامج لسبر الآراء.

✓ جوان 2007: تم نشر برنامج سبر الآراء من أجل جمع الردود.

✓ نوفمبر 2007: نهاية الردود حول سبر الآراء.

✓ مارس 2008: تم عقد اجتماع مجلس معايير المحاسبة الدولية وعرض النتائج المتوصل إليها.

✓ ماي 2009: تم صدور المعيار على موقع مجلس المحاسبة الدولية.

✓ جويلية 2009: تم صدور المعيار نهائيا ودخوله حيز التطبيق.

- عرض مصادر معيار الإبلاغ المالي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يشمل معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 38 موضوعا يغطي من خلالها مختلف العناوين المتعلقة بإعداد وعرض

القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (03) مصادر معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	الجزء الوارد في معيار الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المصدر
	مقدمة	مقدمة معايير الإبلاغ المالي الدولية
1	النطاق	/
2	المبادئ والمفاهيم	الاطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IAS1
3	عرض القوائم المالية	IAS1
4	الميزانية (قائمة المركز المالي)	IAS1
5	قائمة الدخل	IAS1
6	قائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة الأرباح المحتجزة	IAS1
7	قائمة التدفقات النقدية	IAS7
8	إيضاحات القوائم المالية	IAS1
9	القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	IAS27
10	السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء	IAS8
11	الأدوات المالية الأساسية	IFRS7, IAS39, IAS32
12	الأدوات المالية الاضافية	IAS39, IAS32, IFRS7
13	قوائم الجرد	IAS2
14	الاستثمار في الشركات الحليفة	IAS28
15	الاستثمار في المشاريع المشتركة	IAS31
16	الممتلكات العقارية	IAS40
17	الممتلكات والمصانع والمعدات	IAS16
18	الأصول غير الملموسة الأخرى	IAS38
19	إندماج الأعمال	IFRS3
20	عقود الايجار	IAS17
21	المخصصات والالتزامات المحتملة	IAS37
22	المطلوبات والحقوق	IAS31, IAS1
23	الايراد	IAS18, IAS11
24	المنح الحكومية	IAS20
25	تكاليف الإقتراض	IAS23
26	المدفوعات على أساس الأسهم	IFRS2
27	تدني في قيمة الموجودات	IAS36, IAS2
28	منافع الموظفين	IAS19
29	ضرائب الدخل	IAS12
30	ترجمة العملات الأجنبية	IAS21

IAS29	التقارير المالية في الاقتصاد مفرط التضخم	31
IFRS10	الأحداث بعد انتهاء تاريخ الفترة المالية	32
IAS8	التقارير الجزئية	33
IFRS6 ,IFRS4 , IAS41	الأنشطة المتخصصة	34
IFRS1	التحول إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35

المصدر: خالد ادريس، مايو عبد الله، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5-6 ماي 2013.

الخاتمة:

جاءت هذه الورقة البحثية لدراسة موضوع معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستحداث معايير خاصة بهذه المؤسسات من أجل توفير إطار خاص بها لتحسين وضعها في السوق الاقتصادي والمالي وإفصاح عن القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها دورا هاما في الاقتصاد من جميع النواحي.
- أن ظهور معيار محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو إلا دليل على أهميتها على المستوى الوطني والدولي.
- يساهم معيار المحاسبة الدولي المتعلقة بالتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية.

ومما سبق يمكن صياغة جملة من التوصيات تتمثل في:

- عقد ورشات عمل ودورات تكوينية من أجل توعية الأطراف المعنية بأهمية المعلومات المحاسبية.
- إلتزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد أنظمة محاسبية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية.
- محاولة الاستفادة من تجارب الدول في تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الأخذ بالإيجابيات

وتجنب العقبات.

الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المراجع والاحالات:

¹- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية: القاهرة، 2003، ص 12.

²- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، ط1، 2002، ص 16.

³- سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل: عمان، ط1، 2005، ص 32.

⁴- محمد هيكل، مرجع سابق، ص 11.

- ⁵ - نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: لبنان، 2007، ص5.
- ⁶ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 11 من القانون 01-18 المؤرخ في 12-12-2011، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، الصادر في 15-12-2011، ص6.
- ⁷ - محمد هيكل، مرجع سابق، ص 11.
- ⁸ - Catherine leger-jarniou, Op.cit., p2.
- ⁹ -Olivier CULLIERE, DETERMINANTS INSTITUTIONNELS DE L'INTENSITE D'ACCOMPAGNEMENT A LACREATION D'ENTREPRISE, Colloque « Accompagnement des jeunes entreprises : entre darwinisme et assistanat »,centre d'étude et de recherche sur les organisation et le management (CEROM), Montpellier- 26 mai 2005 -P2.
- ¹⁰ - حسين القاضي مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع: الأردن، 2008، ص 103.
- ¹¹ - حمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار اترك للنشر والتوزيع: القاهرة، 2005، ص 58.
- ¹² - محمد عبد اللاوي، النظام المحاسبي الجديد scf المحاسبة المالية، مزار للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر، 2008، ص 19.
- ¹³ - الجريدة الرسمية، القانون رقم 11/07 الصادرة في 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، ص 5.
- ¹⁴ - محمد يحي أبو طالب، المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة، مكتبة النهضة: القاهرة، 2011، ص 69.
- ¹⁵ - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية في الشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية: القاهرة، 2004، ص 375.
- ¹⁶ - نفس المرجع السابق، ص 371.
- ¹⁷ - أمين السيد أحمد لطفي، منظور التوافق المحاسبي الدولي، الدار الجامعية: القاهرة، 2006، ص 320-321.
- ¹⁸ - نبيه بن عبد الرحمان الحير، محمد علاء الدين عبد المنعم، المحاسبة الدولية الإطار الفكري والواقع العملي، الجمعية السعودية للمحاسبة: السعودية، 1998، ص 36.
- ¹⁹ - خالد ادريس، مابو عبد الله، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر، ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 5-6 ماي 2013.
- ²⁰ - سعيداني محمد السعيد، مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية -دراسة استبانة-، مذكرة ماجستير، منشورة، تخصص محاسبة، 2013-2014، ص 91.
- ²¹ - بن ناصر عيسى، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى وطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية متطلبات التطبيق والتوافق، سوق أهراس، 25-26 ماي 2010.